الأزمة السياسية وانتهاء ولاية المفوضية تدخل الاقتراع المحلي في نفق المجهول

الكتل تتوقع إرجاء انتخابات مجالس المحافظات وتنتظر "أكثر من مفاجأة"

بغداد / سامي السرحان

موظفو مفوضي الانتخابات يقومون بفرز نتائج الانتخابات المحلية السابقة.. ارشيف

بدا التيار الصدري، امس الجمعة، الطرف السياسي الوحيد الذي يعد العدة لانتخابات مجالس المحافظات بالتزامن مع اطلاق انتخابته التمهيدية، في وقت توقعت الاطراف الاخرى ارجاء الانتخابات المحلية بسبب الازمة السياسية الحالية بالاضافة الى قرب انتهاء ولاية مفوضية الانتخابات في آب المقبل.

وفيما تشدد الكتل على ان الانتخابات المحلية ستحدد خارطة البرلمان المقبل، توقعت ان تشهد الخارطة السياسية "تغييرات مفاجئة" اذا ما نجحت مساعي سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. لكن بعض الكتل فضلت التمديد للمفوضية بسبب نجاحها باجراء ٥ عمليات اقتراع خلال السنوات التسع الماضية. وانطلقت صباح امس الجمعة، في ٣ محافظات جنوبية، المرحلة الاولى للانتخابات التمهيدية لمرشحي التيار الصدري لخوض الانتخابات المحلية المقبلة العام الجاري. واعلن ضياء الاسدي امين عام الاحرار ان الانتخابات انطلقت "باستخدام تقنية البصمة الالكترونية وللمرة الأولى في العراق وبحضور مراقبين ومنظمات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني".

واعلن عن تخصيص ١٢٠ مركزاً انتخابياً تم تجهيزها في محافظات البصرة وميسان وذي قار بأقضيتها ونواحيها. وستتاح المشارك لكل مواطن بلغ سن الـ١٥ سنة على أن يستصحب معه بطاقة الأحوال المدنية.

وكان التيار الصدري اجرى اول انتخابات تمهيدية لقواعده الجماهيرية عام ٢٠٠٩. وفي تصريح لـ"المدى" يقول فرات الشرع، النائب عن كتلة المواطن، ان كتلته "تدعم مثل هكذا انتخابات سواء من التيارات الاسلامية او غير الاسلامية".

وعن استعدادات الاطراف السياسية للانتخابات المحلية المقبلة، يقول الشرع ان "الكتل السياسية تختلف حسب توجهاتها، فكل منها تمتلك قاعدة جماهيرية، وان امر الاستعدادات يختلف حسب توجهات تلك الجماهير"، لكنه يؤكد ان "كتلة المواطن لديها من الاستعدادات ما يمكنها من خوض الانتخابات كتيار شعبي قوي".

ويرجح النائب عن المجلس الاعلى ارجاء الانتخابات معللا ذلك "باسباب لوجستية وفنية"، نافيا ان تكون الازمة السياسية الحالية العامل الوحيد لذلك، وتحدث عن عوامل اخرى ابرزها ان "مفوضية الانتخابات ستقع في اخطاء كثيرة اذا اشرفت على انتخابات مجالس المحافظات، بسبب نقص الخبرة وغياب قانون الانتخابات".

وتوقع الشرع ان تشهد الانتخابات المحلية، اذا ما اجريت، "مفاجآت لجميع الكتل تغير الخارطة السياسية".

بدوره رأى محما خليل، النائب عن التحالف الكردستاني، ان "انتخابات مجالس المحافظات ستحدد الخارطة الرئيسة للانتخابات البرلمانية المقبلة في ٢٠١٤"، عازيا الصراع السياسي الحاد الذي تشهده البلاد الى "قرب انتخابات مجالس المحافظات".

وشدد خليل، في لقاء مع "المدى" على "ضرورة ان تحترم مفوضية الانتخابات الوقت الذي حدد لها وقيامها بتشكيل مفوضية جديدة تتمكن من اجراء الانتخابات المحلية في وقتها".

لكن النائب عن التحالف الكردستاني توقع "تمديد عمل المفوضية الى شهرين او ثلاثة كي تصل الى موعد الانتخابات المقررة مطلع العام القادم كونها تمتلك الخبرة الكافية في اجراء الانتخابات، خصوصا وانها اشرفت على خمس انتخابات خاضها العراق خلال الـ٩ سنوات الماضية". وكان مجلس النواب قرر في نيسان الماضي تمديد عمل المفوضية العليا للانتخابات لمدة ثلاثة أشهر (تنتهي في آب المقبل) حتى تشكيل مجلس جديد للمفوضين من قبل لجنة الخبراء.

ونظرا لتداعيات ازمة سحب الثقة عن رئيس الحكومة، يستبعد خليل اجراء الانتخابات في موعدها ويؤكد ان "الصراع السياسي سيشتد اكثر كلما اقترب موعد الانتخابات".

النائب البارز في التحالف الكردستاني نفى بشدة ان "تكون حكومة اقليم كردستان قد مارست ضغوطا على رئيس المفوضية فرج الحيدري لتأجيل الانتخابات المحلية في الاقليم".

وجرت انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ في أنحاء العراق باستثناء كركوك وإقليم كردستان التي اعلن عن ارجائها الى اشعار آخر.

من جهتها نفت القائمة العراقية القيام بالتحضير لانتخابات المحافظات انتظارا لحل لازمة الحالية، في اشارة الى اجراءات سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

ويقول النائب من العراقية، في اتصال مع "المدى" ان "ائتلاف العراقية وكتلاً اخرى لم تستعد ولن تستعد حتى انتهاء ازمة سحب الثقة والخروج بحلول جذرية". مؤكدا ان "سحب الثقة اذا ما تم سيغير الكثير من التحالفات الحالية".

وينفي دلي ان تكون الازمة الحالية "بسبب قرب موعد انتخابات مجالس المحافظات"، ويؤكد انها "بدأت من اليوم الاول لاعلان نتائج الانتخابات البرلمانية".

ويرى القيادي عن العراقية ان "استمرار الازمة سيؤدي بالتأكيد الى تأجيل انتخابات مجالس المحافظات لان حسم امر سحب الثقة وتشكيل حكومة جديدة سيستغرق وقتا طويلا".

ائتلاف دولة القانون لم يبتعد عن رؤية القائمة العراقية حول مصير الانتخابات المحلية، ورأى أن الوقت المتبقي لايكفي لاجراء الانتخابات في ظل ازمة قد يستغرق حلها اشهراً عدة.

ويقول عدنان السراج، لـ "المدى"، ان "الكثير من مكونات التحالف الوطني لم تستعد لحد الان لانتخابات مجالس المحافظات باستثناء التيار الصدري".

ويضيف "على الرغم من اهمية انتخابات المحافظات الا ان الازمة السياسية قد تعطل اجراءها في وقتها المحدد"، مشيرا الى ان "اهم المعوقات التي تواجه اجراء الانتخابات هو قانون الانتخابات الذي تأخر البرلمان في اقراره كثيرا اضافة الى الوقت المتبقي لعمل المفوضية الحالية".

واعلنت مفوضية الانتخابات في نهاية ٢٠١٢ الانتهاء من المسودة النهائية لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي تمهيدا لعرض القانون على مجلس النواب لاعتماده قبيل اجراء الانتخابات.

وينوه السراج الى ان "هناك اطرافاً ترفض التمديد لمفوضية الانتخابات اكثر من المهلة التي حددها البرلمان بثلاثة اشهر وهذا سيؤدي بشكل تلقائي لعدم اجرائها في موعدها المحدد".

إعلاميون: الساسة يفتحون هواتفهم في الانتخابات ويغلقونها عند الأزمة

بغداد / المدى

انتقد اعلاميون وصحفيون "تهرب" المسؤولين والساسة، لا سيما الذين يعدون على مقربة من كواليس صناعة القرار، عن الادلاء بتوضيحيات لوسائل الاعلام معتبرين انه يعرقل العمل الصحفي في نقل مواقف القوى السياسية خصوصا في اوقات الازمات.

وفيما عد بعضهم هذا التهرب نابعا من "عدم مسؤولية"، قال اخرون انه يعود بشكل مباشر الى احتكار القرار من رؤساء الكتل وتغييب الاخرين، فيما عزاه قسم ثالث الى "جهل" المسؤول بما يدور نظرا لان اغلبهم يقضي وقته خارج البلد.

وتشهد البلاد ازمة حادة بسبب اصرار اغلب الكتل السياسية على سحب الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي. وادى تضارب التصريحات من الكتلة الواحدة الى تشويش مواقف الكتل ذاتها وهو ما يربك وسائل الاعلام.

ويعزو مراقبون المأزق الذي تعيشه الصحافة ووسائل الاعلام الى غياب تشريع يلزم المسؤولين ومؤسسات الدولة بالشفافية وعدم احتكار المعلومة وحجبها لاغراض خاصة.

وقالت فاطمة الحسيني، مديرة المراسلين في قناة الفرات، لـ"المدى" ان "الضعف في القرار لدى بعض السياسيين وعدم الشعور بالمسؤولية وعدم وجود الحماس من اجل حل هذا الأزمة يدعوهم للهروب من التصريح الاعلامي فضلا عن التخوف من أن تكون تصريحاتهم مخالفة لرئيس الكتلة".

وبين ابراهيم السراجي، رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الصحفيين، لـ"المدى" أن "الصحافي يبحث عن الخبر وقد يكون الخبر لدى المسؤول لكن بعض السياسيين لا يحترم الصحافيين ولا يعطي المعلومة ويتهرب منهم بمختلف الطرق كغلق هاتفه أو عدم الرد ويتحجج بحجج واهية وغير منطقية".

وأضاف السراجي "بعض السياسيين يعتبر الصحافي شخصا غير مرغوب فيه وهذا امر مخالف للدستور الذي أعطى الحق للصحافي بالحصول على المعلومة".

من جهته يرى ابراهيم الصميدعي في حديث لـ"المدى" ان "احد أهم أسباب استشراء هذه الظاهرة هو سفر أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس النواب خارج البلاد".

وبين الصميدعي أن "بعض السياسيين يصعد من وتيرة التصريحات الاعلامية ومع تشابك وتفاقم الأزمة يبدأ بالصمت وهذا الصمت ينبع من عدم احساس بالمسؤولية والبعض الآخر ينتظر فرصة ينتهز من خلالها تصريحا لنائب آخر حتى يعاود التصريح مرة أخرى".

من جهته تساءل الاعلامي ليث الخفاجي، في حديث لـ"المدى" امس "اذا كان النائب لا يرد على هاتفه أو يغلقه ومجلس النواب في عطلة حالياً وهناك أزمة كبيرة تمر بها البلاد فكيف يمكن للصحافي الحصول على التصريح لاسيما وأن اغلب أعضاء مجلس النواب محصنون داخل المنطقة الخضراء فضلاً عن سفر قسم منهم خارج البلاد"، واضاف "لماذا تكون هواتف بعض السياسيين مفتوحة للجميع حتى للمواطن وقت الانتخابات لكنها تغلق في اوقات الازمات؟".

ألعاب التسلية الالكترونية تجمع العاطلين والساسة

نواب ينافسون مدمني الفيسبوك على "المزرعة السعيدة"

□ بغداد / وائل نعمة

يمضي حسن (28 عاما) معظم الوقت في متابعة مزرعته على "الفيسبوك"، ويعتبر أن المزرعة تعيد له الأمل بيوم عودته إلى قريته التي هجر منها في ديالى بعد حرب طويلة خاضها ضد غرباء لم يتركوا وسيلة حتى استطاعوا اخراجه مع اهله بسبب ما اعتبروه حينها بـ"اعادة التقسيم الطائفي في المدينة" مضيفا "تخرجت منذ ست سنوات من كلية العلوم السياسية ولم احصل على وظيفة"، متابعا "كليتنا خارج نطاق التعيين الحكومي... الدرجات الوظيفية المعلنة في كل موازنة حكومية تقفز فوقنا، وكأنها لاترانا".

و"المزرعة السعيدة" على الرغم من كونها لعبة في العالم الافتراضي وليس لها مكان في العالم الحقيقي، إلا أنها استحوذت على عقول العديد من زائري الانترنت بمختلف مستوياتهم، ويبلغ عدد المشتركين فيها حوالي ٢٢,٥ مليون لاعب.

وعلى الرغم من ان حسن خريج جامعي وانتقل الى المدينة الا انه لايزال يحن الى الزراعة في بستانهم الذي احرق قبل سنوات واضطروا لبيعه خوفا على حياتهم، وتابع "كلما شعرت بحالة من الملل والكسل من النوم الذي لا افعل غيره ذهبت إلى مزرعتي الافتراضية ومارست فيها هوايتي في الزراعة والحصاد والبيع والشراء"، مضيفا "اللعبة تعطيني حالة من السعادة اللحظية، وتخرجني من أي مزاج سيئ، وانسى باني عاطل".

لعبة المزارعة السعيدة هي إحدى تطبيقات موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، تعتمد على شراء الفرد قطعة أرض فارغة ليزرع فيها ما يشاء من الأشجار، ويربي فيها المواشي والأغنام وفي النهاية يجني المحصول ويبيعه ليكسب بعض النقود".

المشاركون في هذه اللعبة رصدوا اشتراك عدد من النواب وهم يثابرون على اللعب، ويشير احمد (٢٣ عاما) بانه يستضيف في قائمة الاصدقاء على "الفيسبوك" مجموعة من البرلمانيين مضيفا "اشعر بفضول حول مايتحدث عنه النواب، لذلك احاول ان اكون من ضمن اصدقائهم على الموقع" متابعا "اتفاجأ احيانا ان البعض منهم يرسل لي دعوة للعبة المزرعة السعيدة".

ويتمتع معظم النواب بعطلة نهاية الفصل التشريعي الثاني التي بدأت في ٦ ايار الماضي وكان المفروض ان تنتهي الرابع عشر من الشهر الحالي، الا ان مقرر مجلس النواب محمد الخالدي اكد قبل يومين "إن البرلمان قرر تمديد عطلته التشريعية التي كان من المقرر أن تنتهي يوم الرابع عشر من حزيران الحالي لمدة سبعة أيام"، مبينا أن "الجلسة الاعتيادية الأولى من الفصل التشريعي الثالث ستعقد يوم الحادي والعشرين من الشهر الحالي" بسبب زيارة الامام الكاظم، في وقت تزداد الازمة السياسية في البلاد حول مساعي بعض الكتل سحب الثقة من رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي.

ولا يقف انقطاع التيار الكهربائي المتكرر في العراق أمام محبي ممارسة لعبة المزرعة السعيدة إذ أن ياسر عمار (٢٦ عاما) يلجأ إلى مقاهي الانترنت لكي يتابع أحوال مزرعته في حالة انقطاع التيار الكهربائي في المنزل، ويقول "أصبحت مدمنا على اللعبة". ياسر العاطل عن العمل منذ تخرجه من كلية الاداب قبل اربع سنوات يتابع "أحقق كل أحلامي في عالمي الافتراضي بعد أن فشلت في تحقيقه على أرض الواقع". ويسأل "ربما يحتاج الساسة ايضا الى شعور كهذا؟".

الأمم المتحدة تدعو بغداد وأربيل للالتزام بموعد الانتخابات وإجرائها "وفق المعايير"

انتخابات الصدرين التمهيدية: 150 مرشحا في البصرة بينهم صابئة ومسيحيون وأساتذة جامعات

البصرة / ريسان الفهد

قالت كتلة الاحرار، امس الجمعة، ان ما لا يقل عن 150 مرشحا شاركوا في الانتخابات الاولية التي اقيمت في البصرة لاختيار مرشحي التيار الذين سيخوضون انتخابات مجالس المحافظات المقبلة، مؤكدة ان من بين المرشحين مسيحيين وصابئة بالاضافة الى تكنوقراط ومستقلين. وفيما تحدثت عن "سلاسة" ثاني عملية اقتراع تجريها الكتلة كشفت عن تعرضها لتهديدات من جهات قالت انها "تخشى التوجه الديمقراطي للصدريين".

وفي وقت لاحق من يوم امس طالبت الامم المتحدة مجلس النواب بضمان اختيار مجلس جديد لمفوضية الانتخابات والالتزام بإقامتها في وقتها المحدد، فيما دعت اقليم كردستان الى "اتخاذ الخطوات التشريعية والفنية والتشغيلية" لضمان قيام انتخابات المحافظات "وفقاً للمعايير الدولية المقبولة". وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٥ حزيران الجاري عن تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان حتى إشعار آخر، مؤكدة وجود إشكالات في قانون الانتخابات، فيما أشارت إلى إيقاف كافة أنشطتها التحضيرية لتلك الانتخابات. وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات المحلية في اربيل والسليمانية ودهوك في (٢٧ أيلول المقبل) بعد أن أجلت لمرات عدة.

وقال رئيس كتلة الاحرار مازن المازني لـ "المدى" امس "شارك في الترشيح للانتخابات العديد من مكونات المجتمع العراقي بمختلف طوائفهم الدينية"، مضيفا "تم ترشيح عناصر من الطائفة المسيحية ومن الطائفة الصابئية وشخصيات مستقلة الى جانب مرشحين عن التيار الصدري"، مشيرا الى ان من بين المرشحين "اساتذة جامعات واطباء ومهندسين ومحامين".

ويؤكد المازني تعرض تياره "لتهديدات من بعض الجهات بهدف عدم اجراء الانتخابات لانها تخشى التجربة الديمقراطية التي يقودها التيار الصدري وبنجاح كبير للمرة الثانية". ويقول القيادي الصدري ان "الانتخابات التمهيدية شهدت هذا العام، ولاول مرة في العراق، استخدام البصمة الالكترونية لتأكيد نزاهة الانتخابات وعدم حدوث حالات خرق او تزوير"، مشيدا "بجهود الجيش والشرطة لتوفير الحماية اللازمة لمراكز الانتخابات والناخبين بالتنسيق مع المواطنين وأبناء التيار الصدري". بدوره رأى مهند السعد، نائب محافظ البصرة والقيادي في تيار الاحرار، ان "الانتخابات كانت مثالية جدا شاركت فيها اعداد كبيرة من المواطنين من مختلف شرائح المجتمع، بدون حوادث تذكر وبانسيابية عالية بجهود القائمين على سير الانتخابات والجهات الامنية من الجيش والشرطة".

الى ذلك قال شهيد النصري، الناطق الاعلامي في كتلة الاحرار، لـ"المدى" ان "عدد المرشحين لعضوية مجلس المحافظة بلغ ٦٨ مرشحا، بينما بلغ عدد المرشحين لعضوية الاقضية والنواحي ٨٨ مرشحا موزعين على ٤٢ مركزا انتخابيا في عموم المحافظة وبعض المراكز عبارة عن سرادق نصبت في ساحات الصلاة حيث شارك المصلون في صلاة الجمعة بالانتخابات".

في سياق متصل دعت الأمم المتحدة، امس الجمعة، مجلس النواب إلى اختيار مجلس مفوضية الانتخابات الجديد لضمان إجراء انتخابات مجالس المحافظات في وقتها المناسب، فيما طالبت حكومة كردستان ومفوضية الانتخابات باتخاذ الخطوات اللازمة لهذا الغرض وفقاً للمعايير الدولية.

وقال الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر في بيان إن "بعثة الأمم المتحدة في العراق تدعو مجلس النواب العراقي إلى العمل على ضمان اختيار مجلس مفوضية الانتخابات الجديد لضمان إجراء انتخابات مجالس المحافظات في وقتها المناسب".

وطالب كوبلر "حكومة إقليم كردستان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالاستفادة من الوقت الإضافي في اتخاذ الخطوات التشريعية والفنية والتشغيلية اللازمة لضمان قيام انتخابات مجالس المحافظات في وقتها وفقاً للمعايير الدولية المقبولة".

وأضاف كوبلر أن "إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة أمر في غاية الأهمية للديمقراطية"، لافتا إلى أن "بعثة الأمم المتحدة في العراق ستواصل عملها بموجب تفويضها لتقديم المساعدة الفنية للمفوضية العليا للانتخابات وللسلطات العراقية في التحضير لقيام الانتخابات والعمليات الانتخابية الأخرى بما فيها انتخابات مجالس المحافظات التي من المقرر إجراؤها في كافة أنحاء العراق العام المقبل ٢٠١٣".

رئيس كتلة الاحرار يعلن انطلاق الانتخابات التمهيدية للتيار الصدري من البصرة

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح